حكومة اقليم كوردستان-العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة صلاح الدين-أربيل
كلية إدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS SMEs) وأثره على جودة المعلومات المحاسبية

"دراسة استطلاعية للآراء عيينة من أكاديميين في اقسام المحاسبة - اربيل "

مشروع التخرج

مقدم الى قسم المحاسبة كجزء من متطلبات نيل درجة بكالوريوس في علم المحاسبة

اعداد من قبل الطلاب:

محمد ياسين أسماعيل
سامان غازي رسول
محمد يوسف عبدالله
صهيب صمد حمدامين

بأشراف:

م.مالك محمد توفيق فاضل

2024-2023

اقرار المشرف:

أشهد بأن إعداد هذا البحث الموسوم(تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS SMEs) وأثره على جودة المعلومات المحاسبية) قد جرى تحت إشرافي في قسم المحاسبة_كلية الأدارة والأقتصاد _جامعة صلاح الدين/أربيل كجزء من متطلبات الحصول شهادة بكالوريوس في(علم المحاسبة).

التوقيع:

إسم المشرف:

اللقب العلمي:

التاريخ:

قرار لجنة المناقشة:

نشهد نحن أعضاء لجنة التقييم والمناقشة أننا قد اطلعنا على هذا البحث الموسوم(تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم(IFRS SMEs) وأثره على جودة المعلومات المحاسبية) والمقدم من قبل الطلبة(المدرجة أسمائهم أدناه).

1- سامان غازي رسول
2- محمد ياسين إسماعيل
3- صهيب صمد حمدامين
4- محمد يوسف عبدالله

وأننا قد ناقشنا الطلبة في المحتوى العلمي للبحث وطريقة اعداده وانه مستوفي للمتطلبات الشكلية الواردة في توجيهات القسم وعليه نوصي بقبول هذا البحث بتقدير ( ) ودرجة (%)

التوقيع:	**التوقيع:**
الاسم:	**الاسم:**
اللقب العلمي:	**اللقب العلمي:**
التاريخ:	**التاريخ:**

الاهداء

- نهدي هذا العمل المتواضع إلى ابائنا الذين لم يبخلوا علينا يوماً بشيء. وإلى أمهاتنا اللواتي زودونا بالحنان والمحبة، نقول لهم: أنتم وهبتمونا الحياة والأمل والنشأة على
- شغف الاطلاع والمعرفة.
- وإلى أسرنا جميعاً.
- ثم إلى كل من علمنا حرفا أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامنا.

الشكر والتقدير

قبل كل شـيء، نحمد الله أن أعطانا القوة والمعرفة لإكمال هذا البحث. نود أن نعرب عن خالص امتناننا لمشـرفنا (م. مالك محمد توفيق فاضـــل) لمســـاعدته الممتازة وتعليقاته الداعمة وتوصـــياته المفيدة وتحليله النقدي للعديد من موضـوعات هذا العمل. لقد وجدنا أكثر مما كنا نتصـور. لقد جعلنا نتقن بعض المواهب الخاصـة بنا والتي لن ننسـاها أبدًا. يجب أن نشـكر قسم المحاسـبة على إتاحة الفرصـة لنا لمتابعة درجة بكالوريوس العلوم في المحاسـبة. نحن نقدر بشـكل لا يصـدق جميع اسـاتذة القسـم المحاسـبة الذين دعمونا خلال دراسـتنا. شـكرا جزيلا لعائلتنا المحبة، وخاصـة والدينا، الذين دعمونا في أصعب الأوقات.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الأهداء	أ
الشكر و التقدير	ب
قائمة المحتويات	ت
قائمة الأشكال وقائمة الجداول	ث
الفصل الاول: منهجية البحث	**5-1**
الفصل الثاني: المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:	**13-6**
أولا: مفهوم وتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم	6
ثانيا: أهميتها المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم	6
ثالثا: تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل عام وفي العراق	7-6
رابعا: دور المحاسبة في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة	7
خامسا: خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم	9-7
سادسا: المعوقات والمشكلات التي تواجه نمو واستمرار المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم	10-9
سابعا: جودة المعلومات المحاسبية	13-10
الفصل الثالث: نظرة عامة عن المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:	**16-14**
أولا: المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم واهمية إصداره	14
ثانيا: لمحة عن المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	15-14
ثالثا: الهدف من تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	16-15
رابعا: مزايا تبني المعيار	16
الفصل الرابع: الجانب الميداني:	**22-17**
أول:وصف الخصائص و عينة البحث	17
ثانيا: وصف الخصائص الفردية للمسجيبين	18-17
وصف فرضيات البحث و تشخيصها	22-19
الفصل خامس : الأستنتاجات و التوصيات	**24-23**
الأستنتاجات	23
التوصيات	24
المصادر والمراجع	**26-25**
الملاحق	**29-27**

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
.1	متغيرات البحث	2

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجداول	الصفحة
.1	توزيع الأفراد المستجيبين على وفق الشهادة الاكاديمية	16
.2	توزيع الأفراد المستجيبين على وفق عدد سنوات الخبرة	16
.3	توزيع الأفراد المستجيبين على وفق عدد دورات التدريبية التي التحق بها في مجالك	17
.4	توزيع الأفراد المستجيبين على وفق عدد الدورات التدريبية التي التحق بها في مجال معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم	17
.5	تؤثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على جودة المعلومات المحاسبية	19-18
.6	تواجه البيئة المحاسبية في إقليم كوردستان - اربيل هل معيقات جراء تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.	20
.7	طرق للإعتماد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في إقليم كوردستان – اربيل	22

الفصل الأول
منهجية البحث

المقدمة:

تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) أحد أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية، ونظراً لأهمية هذا القطاع فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار محاسبي خاص للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في يوليو 2009م من خلال معايير المحاسبة الدولية الكاملة الخاصة بالمؤسسات كبيرة الحجم، حيث استخرج معيار خاص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يتكون من 35 قسم، اتسم هذا المعيار بالسهولة والبساطة والاستقلالية وقلة التكاليف تم فيه مراعاة الكثير من خصائص المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

تبني معايير محاسبية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يعتبر ذو أهمية خاصة لتنظيم الممارسة المحاسبية في هذه النوعية من المنشآت بهدف قياس وتوصيل نتائج أنشطتها بشكل سليم للمتعاملين معها، بالإضافة إلى أهمية هذه المعايير في توحيد الممارسة المحاسبية لهذه المنشآت وإذا كان وجود المعايير المحاسبية له أهمية خاصة لتنظيم الممارسة المحاسبية في الأنشطة الاقتصادية بمختلف أنواعها فإن عملية تطبيقها في المقابل تحتل أهمية أكبر خاصة وأن وجود هذه المعايير بدون تطبيق يصبح مجرد قواعد مثالية غير مستفاد منها.

أولا: مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث بعدم تطبيق المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للمعايير الدولية الحاكمة لممارساتها المحاسبية نتيجة المعوقات التي تواجهها، والاعتماد على معايير تلائم عمل المنشآت كبيرة الحجم، مما يؤدي بالنتيجة إلى عدم تلبية احتياجات الأطراف المستفيدة في توفير معلومات مالية منسجمة وتعبر تعبيراً صادقاً عن الواقع الفعلي، والذي ينعكس بالنتيجة سلباً على جودة معلومات المحاسبية.

يندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في إقليم كوردستان – أربيل على جودة المعلومات المحاسبية؟
2. هل تواجه البيئة المحاسبية في إقليم كوردستان – أربيل صعوبات جراء تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمونشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؟
3. ما هي طرق أعتماد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في إقليم كوردستان – اربيل؟

ثانيا: أهداف البحث:

1. ألقاء الضوء على طبيعة المشروعات الصغيرة الحجم والمتوسطة من حيث المفاهيم والخصائص والمميزات بينها وبين المشروعات الكبرى.
2. تسليط الضوء على المعيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
3. تسليط الضوء على المعوقات التي تواجه عملية التطبيق المعيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأثره على جودة المعلومات المحاسبية.
4. بيان الأثر المرتقب لتطبيق المعيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على جودة المعلومات المحاسبية.

ثالثا: أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من حيث تناولها لمشكلة هامة متمثلة في تطبيق المعيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، الأمر الذي يؤدي في نهايته إلى تقليل نطاق الاختلافات في التطبيق العملي بين هذه المنشآت مما يحقق الاتساق ويساعد في إجراء المقارنات بين المنشأة والمنشآت الأخرى أو لنفس المنشأة في فترات مختلفة، وبالتالي زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

رابعا: فرضيات البحث:

بناء على مشكلة البحث تم صياغة الفرضيات التالية:

1. تؤثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشـــآت الصـــغيرة والمتوســـطة الحجم على جودة المعلومات المحاسبية.
2. تواجه البيئة المحاسبية في إقليم كوردستان - اربيل معيقات جراء تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
3. يوجد طرق لاعتماد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمونشـــآت الصـــغيرة والمتوســـطة الحجم في إقليم كوردستان – اربيل.

خامسا: متغيرات البحث:

متغير المستقل

معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشاة الصغيرة ومتوسطة الحجم.

متغير التابع

جودة المعلومات المحاسبية.

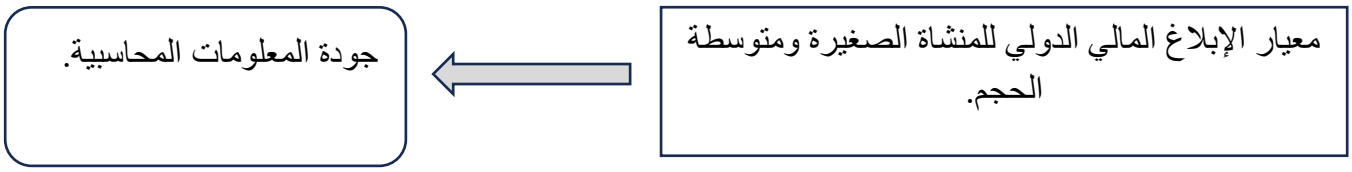

سادسا: الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات العربية

1. **دراسة (سويدان وآخرون)(2018م): بعنوان مدى ملاءمة معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن: دراسة استكشافية من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين):** سعت هذه الدراسة إلى استجلاء آراء عينة من مدققي الحسابات الأردنيين حول مدى ملاءمة معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الإستنتاجات أهمها إن ضعف نظم الرقابة الداخلية وغيابها في بعض الأحيان في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن هي من أكثر المعوقات لتطبيق المعايير الجديدة في هذه المنشآت. كما عرضت الدراسة مجموعة من التوصيات أبرزها تكثيف الإهتمام بالمعايير المحاسبية الجديدة من الناحية العلمية والعملية، وذلك من خلال عقد محاضرات تثقيفية ودورات تدريبية مستمرة في الجامعات والجمعيات المختصة والمعاهد حول المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لما تشكله هذه المنشآت من أهمية بالنسبة للإقتصاد الأردني.

2. **دراسة (السعيد وزكريا) (2018م): بعنوان مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** هدفت إلى معرفة مدى فاعلية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باعتبار أن القواعد والأحكام التي جاء بها هذا النظام جديدة على تلك المؤسسات، إضافة إلى السعي نحو معرفة الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات عند تطبيقه، كما وتطرقت الدراسة إلى مدى إمكانية تحسين النظام المحاسبي المالي من خلال معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من التجربة الدولية. تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، حيث تم توزيع عدد 35 صحيفة استبيان استرد منها عدد 23 على عينة الدراسة متمثلة في العاملين في مجال المحاسبة المالية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تقضي بضرورة تكثيف الدورات التكوينية حتى يتم تجاوز الصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا النظام وضمان الاستفادة من المزايا التي يحققها.

3. **دراسة (الحكيم) (2017م): بعنوان مدى جاهزية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين:** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى جاهزية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين وفي سبيل ذلك تم تحديد ثلاثة عوامل متغيرات مستقلة تمثلت بالثقافة المحاسبية والمالية لدى أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتكلفة تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات والبيئة المحاسبية الملائمة للتطبيق الفعال لتلك المعايير. وللوصول إلى هدف الدراسة اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، من خلال جمع بيانات 40 صحيفة استبيان وتحليلها لتتوصل الدراسة بشكل عام إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية غير جاهزة لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين.
4. **دراسة (الدحيات وأبوريشة) (2014م): بعنوان معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم(IFRs for SMEs)الأهمية والمشاكل والمعوقات:**هدفت إلى بيان أهمية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك دراسة المشاكل والمعوقات التي تحد من تطبيقها في الأردن. اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في دراستهما واستخدما صحيفة الاستبيان كأداة للدراسة، وأظهرت النتائج أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة يحظى بأهمية كبيرة لدى عينة الدراسة من (مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المراجعين الخارجيين المدراء الماليين الهيئات الحكومية، وبينت أن هنالك معوقاتٍ تَحدُ من التطبيق الأمثل لمعايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالأردن.

5. **دراسة (الساري) (2013م): بعنوان تقرير فريق العمل المكلف بدراسة ومراجعة وتحديث الأستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**هدفت إلى تحديد مدى ملاءمة نظام المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، ومن بين ما أشارت إليه الدراسة نقص المعلومات بصفة عامة والمعلومات المحاسبية بصفة خاصة، وعدم قدرة صاحب المشروع على توظيف المعلومات المحاسبية في أداء وظائف المشروع، وانعكاس ذلك سلبا على معدلات الأداء والقدرة على الاستمرار.

6. **دراسة (عزاوي ومهاوة) (2012م) بعنوان :" المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : فرصة وتحدي للدول النامية"** هدفت هذه الدراسة إلى تناول معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم كأحد أهم إنجازات مجلس معايير المحاسبة الدولية وكذلك التعرف على مدى إمكانية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الجزائر. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم إستبانة لتكون أداة لجمع البيانات اللازمة، إذ تم الإعتماد في بنائها وتصميمها على مجموعة من نماذج الاستبانات التي سبق وأن طبقت في مجموعة من الدول أهمها النموذج الألماني والنموذج الأوروبي. وقد توصلت الدراسة الى ضرورة وجود محاسبة مالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لإعتماد مختلف مستخدمي التقارير المالية لهذه المنشآت على بنيتها المالية، مما يعطي أهمية إضافية لتقاريرها المالية وتختلف الإحتياجات المحاسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عن تلك الإحتياجات الخاصة بالمنشآت الأخرى،

وكما تعتبر تكاليف تبني تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر أقل تكاليف من تطبيق المعايير الدولية بشكلها الكامل، لهذا فهو يمثل فرصة حقيقية نحو تحقيق أهداف الجزائر بالاندماج في الإقتصاد الدولي بأقل تكلفة ممكنة. كما تتمكن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر وعلى ضوء معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بها من تبسيط نظامها المحاسبي وتطبيقه من قبل المحاسبين دون اشتراط مؤهلات ذات كفاءة عالية وبطريقة معقولة وفعالة.

ثانيا: الدراسات الاجنبية

1. **Nematiere (2016) , بعنوان دراسة التحديات التي يواجهها مشغلو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند اعتماد وتنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في زيمبابوي:**قام الباحث بالتحقيق في اعتماد الشركات الصغيرة والمتوسطة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في زيمبابوي. ووجد الباحث أن الصعوبة الأكثر أهمية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة هي عدم معرفة المعايير. وتشمل العقبات الأخرى التي حددتها الدراسة الافتقار إلى المهارات والتدريب المناسبين، والفشل في الفصل بين المديرين و المالكين، وتكاليف التدريب المفرطة. ووجدت الدراسة أيضًا أن الجهات التنظيمية المحاسبية بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود للتحقيق في العوائق التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة عند تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في زيمبابوي. واقترح الباحث (2016) إعادة تسمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للكيانات غير ذات المصلحة العامة للتغلب على مشكلات التبني. تُسمى الشركات الصغيرة والمتوسطة بأنها صغيرة، لكنها تعتبر نفسها لاعبين كبارا في الأعمال التجارية وتريد أن يُنظر إليها على هذا النحو. يقترح الباحث أن تقوم الشركات الصغيرة والمتوسطة بتدريب موظفيها على المحاسبة حتى يفهموا إعداد التقارير المالية. ولاحظت الدراسة كذلك أن الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع الاحتفاظ بالسجلات المالية ودعت إلى دمج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مناهج التعليم الجامعي حيث أن الخريجين سيكونون محاسبين ومديرين ومحاسبين وفي بعض الأحيان أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة.
2. **Rudzani and Charles (2016): بعنوان تقييم تحديات اعتماد وتنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في جنوب أفريقيا:** وجدت الدراسات التجريبية السابقة في جنوب أفريقيا، و اشار الباحثان أن 67% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في جنوب أفريقيا قد اعتمدت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة ولكنها لم تنفذ المبادئ التوجيهية بشكل كامل بعد. ووجدا أن الفشل في تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في معظم المنظمات يعزى إلى عدم الوعي، وعدم كفاية المعرفة المحاسبية والتدريب، وصعوبة الحصول على الموارد اللازمة، ولا سيما التكنولوجيا. وبما أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي شركات ناشئة، فإنها لا تستطيع أن تنفق نفقات كبيرة على معدات أو برمجيات البيانات المالية.
3. **Kilic, Uyar, and Ataman(2016) بعنوان مدى استعداد الشركات لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة:** درس الباحثين مدى استعداد الشركات الصغيرة والمتوسطة التركية لاعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد أظهرت هذه الدراسة في جميع أنحاء تركيا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تعد نفسها لاستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRSS). واشار الباحثين إن حجم الأعمال والتدقيق المستقل ووجود أقسام المحاسبة أثر على رغبة الشركات الصغيرة والمتوسطة في اعتماد وتنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFSS) في تركيا.

الفصل الثاني
المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

أولا: مفهوم وتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

مفهوم المنشآت الصغيرة: هي المنشآت التي توظف أقل من 50 شخصا والتي لا يتجاوز حجم مبيعاتها السنوية أو ميزانيتها العمومية السنوية الإجمالية 10 ملايين يورو. (https://2u.pw/JzbXIFW)

مفهوم المنشآت المتوسطة الحجم: هي المنشآت التي توظف أقل من 250 شخصا والتي لا يتجاوز حجم مبيعاتها السنوية 50 مليون يورو أو التي لا يتجاوز إجمالي ميزانيتها العمومية السنوية 43 مليون يورو. (https://2u.pw/JzbXIFW)

ثانيا: أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم: تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، لكونها الأساس لنهضة الدول المتقدمة حاليا، وهذا اعتبارا لمزاياها المتعددة، من قلة حاجاتها لرؤوس الأموال الضخمة، وقدرتها على توفير فرص عمل جديدة، ومساهمتها في زيادة الصادرات، إضافة إلى ما تتمتع به من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية، والقدرة على الإبداع، واستيعاب التكنولوجيا الجديدة، والتعرف على السوق، وقربها من المتعاملين فيه، وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات جديدة، وتعتبر مخرجاتها بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات أخرى، وهو الدور المتميز في إمداد المؤسسات الكبرى .(نصرالدين،2011م،ص14-15)

ثالثا: تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل عام:

يتم تصنيف المنشآت الصناعية بطرق مختلفة بحيث يمكن أن تكون دليلاً لتصرفات هيئة الإدارة، والتصنيف الأول والبديهي هو التصنيف على أساس القطاعات الصناعية، وقد تمارس منشأة صناعية أنشطة تقع ضمن أثنين أو أكثر من هذه القطاعات، مثل المنشأة الصناعية التي تصنع أغذية خاصة بها، وتشغل مزارعاً خاصة بها، وكذلك تشغل سلسلة متاجر تجزئة خاصة بها، ومنشأة صناعة الصلب التي تشغل المناجم الخاصة بها، وتشغل الصلب الذي تنتجه إلى سلع تامة الصنع، ومنشأة إنتاج الورق التي تمتلك غابات لتحصل منها على المادة الخام ومصنع للب الورق ومصانع المنتجات الورق، وشركات النفط التي تشغل خطوط نقل بحرية خاصة بها، وهذا التصنيف على أساس القطاع الصناعي الرئيسي الذي تقع المنشأة في نطاقه قد لا يكفي لأن يكون ذا فائدة كبيرة لهيئة إدارة المنشأة بسبب اتساعه الشديد وكونه غير قاطع، حيث أنه قد يوضح خاصية عامة في كل قطاع أو فرع صناعي، ولكنه لا يميز العوامل الرئيسية في تشغيل المنشأة بذاتها، ولذلك فقد يكون التمييز حسب نوع الأعمال التي تزاولها المنشأة هو لأكثر منسابة لهذا الغرض. (كامل، 2009م،ص50)

تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في العراق:

أصدرت مديرية الاحصاء الصناعي في الجهاز المركزي العراقي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات تعريفا لكلا الصناعتين الصغيرة والمتوسطة، أذ عرف الصغيرة منها بأنها: صناعية تعود للقطاع الخاص فقط موزعة على الأنشطة الصناعية المختلفة وان المعيار المعتمد في تصنيف هذه المنشأة هو ان عدد العاملين من (1- 9) عاملا من أجل توفير معلومات وبيانات احصائية وفعلية تبين واقع نشاط هذه المنشأة، وقيمة أقل من مائة الف دينار، بينما عرفت الصناعات المتوسطة منها بأنها: منشأة صناعية التي تعود للقطاع الخاص فقط موزعة على الأنشطة الصناعية المختلفة وان المعيار المعتمد في تصنيف هذه المنشأة هو ان عدد العاملين من(10-29) عاملا وقيمة المكائن والمعدات أكثر من مائة ألف دينار، أذ قام الجهاز المركزي للإحصاء بأجراء أول المسوحات في مسح للمنشأة الصناعية في العراق في العام 1970م بعده كان مسح في عام 1983م تلاه مسح كان في عام 2001 م وهناك مسوحات للمنشأة الصناعية كان أخرها في عامي 2004 و 2005م على التوالي.

حيث تم الاعتماد في المسوحات الاخيرة بدأ من عام 2001م أسلوب العينة في أحصاء المنشأة الصغيرة في حين اعتمد أسلوب العد الشامل في احصاء المنشأة الصناعية المتوسطة والكبيرة في ضوء ذلك لابد من معرفة واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق كلا على حده: (الناصح، 2008م،ص166)

رابعاً: دور المحاسبة في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المحاسبة المالية أحد الأدوات التي ترفع من كفاءة قرارات المؤسسة والكشف عن نقاط الضعف فيها مما تسهل عملية تقيم فعالية تسيير المنشأة وبتالي يجب التزام المنشأة بالإفصاح عن كل الحقائق والمعلومات الهامة المتعلقة بالمركز المالي ونتائج نشاطها أمام مستخدمي القوائم المالية، وللمحاسبة المالية تأثير احصائي على جودة ومصداقية التقارير المالية للمنشأة ، لأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعتمد بشكل كبير على المعلومات التي تقدمها المحاسبة المالية، وأن المنشأة ملزمة بالإفصاح المحاسبي من أجل ضمان جودة قراراتها لتحقيق الأهداف المسطرة، وتلعب المحاسبة المالية دورا رئيسيا يسمح للشركات بتتبع جميع معاملاتها المالية، وإنها العملية التي تقوم فيها الشركات بالتسجيل والابلاغ عن أجزاء البيانات المالية التي تدخل وتخرج من عملياتها التجارية والتي تسمح لكل من مديري الشركة والمستثمرين والمحللين الخارجيين بفهم صحة الشركة واتخاذ قرارات مستنيرة. (https://2u.pw/MdDwKCO)

خامسا: خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

ذهب مجموعة من العلماء إلى أن خصائص المشروع الصغير والمتوسط تتمثل بما يلي: .(ابو جليل، العتوم وأخرون،2014م،ص52-53)

1. قلة الأيدي العاملة لتشغيل المشروع حيث أن عدد العاملين صغير يتراوح غالباً ما بين 1 -9 أفراد.
2. صغر حجم رأس المال المطلوب لإنشائه ولمباشرته لأعماله وبالتالي صغر القروض اللازمة لتمويله.
3. التداخل بين الملكية والإدارة فالمالك هو المدير الذي ينجم عنه وجود سياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وخطط واضحة.

4. الاعتماد على التكنولوجيا البسيطة والمتوسطة.
5. لا يحتاج إلى تمويل كبير، وفي الأغلب تمويل ذاتي.
6. يساعد على خلق فرص عمل برأس مال محدود.
7. الاعتماد نسبياً على اليد العاملة مما يجعلها عاملاً لتقييمه.
8. يغطي مناطق جغرافية محدودة وعدد مميز من المستهلكين مما يسمح بتغطية سريعة للسوق.
9. القدرة على تغيير تركيب القوى العاملة أو سياسات الإنتاج أو التسويق أو التمويل ومواجهة التغيير بسرعة، كذلك توفر القدرة على إشباع حاجات العديد من المشترين وفي مناطق بعيدة من السوق.
10. السرعة والدقة في اتخاذ القرارات بالمقارنة مع المشروعات وانخفاض المخاطر المنطوية عليها.
11. إمكانية تفوقه في توزيع الناتج الصناعي مع العلم أن أغلب المشاريع الصغيرة هي ملك للقطاع الخاص.
12. انخفاض تكلفة الإدارة والمصروفات العمومية وحجم التكاليف الثابتة

وقد قسم مصطفى يوسف كافي، خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى خصائص إيجابية وأخرى السلبية:

أ. **الايجابية:**

- صغر حجم المتطلبات الرأسمالية.
- تخصص حجم ونوع الإنتاج غالبا.
- انخفاض درجة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة.
- اعتمادها أكثر على العمالة بدلا من حجم الاستثمارات.
- الحاجة إلى خدمات البنية الأساسية بشكل محدود.
- الاعتماد على الخامات المحلية والإقليمية.
- اعتمادها أكثر على العمالة بدلا من حجم الاستثمارات.
- المدة القصيرة لإعداد دراسات الجدوى والتأسيس.
- تميزها بمرونة عالية تساعدها على البقاء والتكيف مع احتياجات السوق.
- سرعة مردود رأس المال المستثمر.

ب. **السلبية:**

- محدودية القدرات الذاتية للتوسع والتطور.
- محدودية إمكانية استعمال التكنولوجيا المتطورة.
- عدم استفادتها من وفورات الحجم.

- عدم دقة وتوفر قواعد البيانية المتاحة لها وعليها.
- تكون غالباً من الصناعات المغذية لصناعات أخرى.
- توحيد الملكية والإدارة.
- أهمية سمعة المالك والمالكين و المديرين للشركة.(كافي،2013م،ص198-199)

سادساً: المعوقات والمشكلات التي تواجه نمو واستمرار المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

يمكن تلخيص أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

1. **كلفة رأس المال:** إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة، إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.
2. **التضخم:** من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل، وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.
3. **التمويل:** تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها. (التأسيس – الأولية – النمو الأولي – النمو الفعلي – الاندماج)، ونطراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين.
4. **الإجراءات الحكومية:** وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
5. **الضرائب:** يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

6. **المنافسة:** المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات المنشآت الكبيرة.
7. **ندرة المواد الأولية:** من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء الى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.(المحروق،مقابلة،2006م،ص 4-5)

ومن المشاكل المحاسبية التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم هي:عدم إعداد التقارير المالية الدورية في التوقيت المناسب بما يفقدها قيمتها في اتخاذ القرارات، وضعف الكوادر المحاسبية العاملة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وندرتها وربما عدم وجودها مع الاعتماد على المحاسبين الخارجيين لجزء من الوقت في إعداد التقارير المالية للمنشاة، وعدم وجود معايير محاسبية ملائمة لإعداد القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإعداد نوعين من القوائم المالية : قوائم مالية تقدم للبنوك (يتم فيها تعظيم صافي الدخل) وقوائم مالية أخرى تقدم للضرائب (يتم فيها تخفيض صافي الدخل) ، كذلك ضعف الرقابة المالية، وضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

(الصباغ2023م، ص8-9)

سابعا: جودة المعلومات المحاسبية:

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ومنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون، والمقرضون، والدائنون وغيرهم والتي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية.

يقسم الاطار المفاهيمي للتقارير المالية الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة الى مجموعتين المجموعة الاولى هي الخصائص النوعية الاساسية وتتكون من الملاءمة والتمثيل الصادق والمجموعة الثانية هي الخصائص المعززة او الداعمة للخصائص النوعية وتشمل القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والتوقيت المناسب، والقابلية للفهم. وفيما يلي بيان لتلك الخصائص:

1-الخصائص النوعية الأساسية:

وتشمل الخاصيتين التاليتين:

1- الملاءمة:

حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملاءمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتحدث فرق في تلك القرارات بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة.

وتعتبر المعلومات المالية ملاءمة اذا كانت تتميز بالقيمة التنبئية او القيمة التأكيدية او كلاهما . ويكون للمعلومات دور تنبؤي اذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية او لأداء المتوقع للمنشأة في الفترات القادمة وبقدرة المنشأة في مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة. اما القيمة التأكيدية فتتوفر في المعلومات المالية اذا كانت توفر تغذية عكسية (مراجعة) حول التقييمات السابقة (سواء بتأكيدها او تغييرها).

من المعلوم أن هناك تداخل بين الدورين التنبؤي والتأكيدي، فمثلاً المعلومات المعروضة عن الوضع الحالي تمكن مستخدم المعلومات المالية من تأكيد أو تقييم التوقعات السابقة، وكذلك التنبؤ بالمستقبل , فمثلاً معلومات حول قيمة الايرادات للفترة الحالية يمكن استخدامها للتنبؤ بالإيرادات للفترات القادمة، كما انه يمكن مقارنتها بالإيرادات المقدرة مما يفيد مستخدمي المعلومات من تصحيح او تحسين طريقة وآلية التنبؤ التي تم استخدامها في الفترات السابقة , ويهتم مستخدمو المعلومات المحاسبية بالتنبؤ للكثير من البنود منها على سبيل المثال التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي، وقدرة المنشأة على دفع توزيعات الأرباح، وتوقعات حول أسعار الأسهم المستقبلية وغيرها.

وترتبط ملاءمة المعلومات بطبيعة المعلومات وأهميتها النسبية، فهناك بعض الحالات تكون فيها المعلومات المالية ملاءمة بناءاً على طبيعة المعلومات، مثل الإفصاح عن قطاع عمل أو قطاع جغرافي جديد له تأثير على تقييم المخاطر والفرص المتوقعة بغض النظر عن أهميته النسبية، وفي حالات أخرى فإن طبيعة البند وأهميته النسبية تعتبر مهمة مثل تحديد قيمة المخزون ضمن فئات متجانسة.

وتعتبر المعلومات (مادية ذات أهمية نسبية) إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية، ولم يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار او نسبة محدده للاهمية النسبية حيث يعود ذلك لحجم المنشأة وطبيعة عملياتها وغيرها من العوامل.

2- التمثيل الصادق:

حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة والظواهر الواجب ان تعبر عنها وتصورها. اي يجب ان تعبر المعلومات المالية المفيدة عن الظواهر التي تمثلها، وحتى تصور المعلومات المالية الاحداث والعمليات والظواهر بصدق يجب ان تكون كاملة ومحايدة وخالية من الاخطاءولا يتوقع ان تتحقق هذه الصفات بالكامل لكن المقصود ان تتحقق لأقصى قدر ممكن.

وتعني خاصية كاملة ان تعبر المعلومات المالية عن كافة المعلومات الضرورية لفهم مستخدمي المعلومات عن الاحداث التي يتم التعبير عنها، بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية.

تعني خاصية الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وانما للاستخدام العام ودون تحيز, على سبيل المثال يجب عدم إخفاء معلومات محاسبية عن دائرة ضريبة الدخل لخدمة مصالح أصحاب المنشأة وتحيزاً لهم ، وعدم استخدام معالجات محاسبية تضخم الأرباح بشكل مقصود لخدمة الإدارة وتحسين تقييم الأداء.

اما خاصية الخلو من الاخطاء يقصد بها ان لا تكون هناك اخطاء او حذف في وصف وبيان الاحداث الاقتصادية، ولا يوجد اخطاء في عملية معالجة المعلومات المالية المعلن عنها.

ان خاصية التمثيل الصادق بذاتها، ليس بالضرورة ان تنتج معلومات ملاءمة. فمثلا قد تستلم المنشأة اصل غير متداول (معدات مثلا) من خلال منحة حكومية، فاذا تم اثبات ذلك الاصل المستلم بدون قيمة او قيمة رمزية دينار واحد مثلا فان تلك القيمة تعبر بصدق عن التكلفة لكنها غير ملائمة للتعبير عن قيمة الاصل المستلم.

ونجد أن هناك أصول موجودة لدى المنشأة ولكن غير ظاهرة في القوائم المالية للمنشأة لأنه لا يمكن تحديد مبلغ يعبر بصدق عن قيمتها، مثل الشهرة المولدة داخلياً والتي لا يتم الاعتراف بها لعدم حدوث عملية مالية تمثل بصدق المبلغ المحدد لها.

وبالتالي للحصول على معلومات مفيدة يجب ان تتصف تلك المعلومات بالملاءمة والتمثيل الصادق معاً.

2-الخصائص الداعمة (المعززة) للخصائص النوعية للمعلومات:

1-القابلية للمقارنة:

يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة. ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الإستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لأخرى ، واجراء المقارنة بين المنشآت المختلفة.

وتقتضي عملية المقارنة الثبات في إستخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى أي الإتساق في تطبيق تلك السياسات.

كذلك يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى، وتصنيف البنود ولا يسمح للمنشأة بتغيير السياسات المحاسبية إلا في ظروف محددة تحقق خاصية الملاءمة والموثوقية أو كمتطلب لتشريع محلي أو متطلب لمعيار دولي وكما هو وارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (8).

2-القابلية للتحقق:

وتعني درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس. أي مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عند استخدامهم نفس طرق القياس والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق ايضا.

قد تكون قابلية التحقق مباشرة او غير مباشرة. فقابلية التحقق المباشرة تعني التحقق من القيمة او من بند معين بالمشاهدة المباشرة، مثل جرد النقدية. اما قابلية التحقق غير المباشرة فانها تعني التثبت والتأكد من مدخلات نماذج القياس المحاسبي، واعادة احتساب المخرجات باستخدام نفس الاساليب والمنهجية في الاحتساب. ومثال على ذلك التحقق من القيمة المدرجة للمخزون من خلال مراجعة والتحقق من الكمية والتكلفة وهما يمثلان المدخلات لقيمة المخزون وكذلك اعادة احتساب قيمة مخزون أخر المدة باستخدام نفس طريقة تحديد التكلفة، الوارد اولا صادر اولا مثلا.

3-التوقيت المناسب:

التوقيت المناسب تعني خاصية التوقيت المناسب ان تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار, وكما هو معروف فإن المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في عالم التجارة والمال فأسعار السوق مثلا يتم التنبؤ بها على أساس تقديرات المستقبل، كما أن البيانات عن الماضي تساعد في إجراء التنبؤات المستقبلية. ولكن مع مرور الوقت، وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر، تصبح معلومات الماضي وبشكل متزايد غير مفيدة لاتخاذ القرارات.

4-القابلية للفهم:

تعني قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية ان يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق، ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشاة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة. كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة، إلا أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن ,

ويتطلب الاطار المفاهيمي تحقق الخصائص المعززة او الداعمة للخصائص النوعية الى اكبر حد ممكن، ولكن توفر هذه الخصائص بشكل فردي او جميعها لا يجعل المعلومات مفيدة اذا كانت تلك المعلومات لا تتصف بالملاءمة والتمثيل الصادق وهي الخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المحاسبية السالفة الذكر.(حميدات و خداش 2018 ص9-12)

الفصل الثالث

نظرة عامة عن المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

أولا: المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم واهمية إصداره:

نظراً لأهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في إزدهار إقتصاديات المجتمعات كافة، فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية(International Accounting standard board- IASB) بإصدار معيار منفصل عن المجموعة الكاملة للمعايير المحاسبية الخاصة بالشركات ذات المسؤولية العامة(FULL IFRS s) لغرض تطبيقه على القوائم المالية ذات الغرض العام والتقارير المالية الأخرى التي يتم إعدادها في (المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المنشآت الخاصة المنشآت غير العامة، المنشآت التي يتم إدارتها من قبل ملاكها) (جزر ،ورويحة (2014 (2) إستجابة للطلب الدولي لوضع قواعد صارمة وموحدة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وكثمرة للجهود التي بذلها مواكبة الواقع العالمي سيتحمل دائماً المخالفون لتكاليف ومصاعب أكبر بكثير في المستقبل، ولذلك فإن تحمل بعض العبء والتكلفة خلال المرحلة الأولى من التطبيق سوف يتم تعويضه في باقي المراحل، بل وتحقيق المنافع المرجوة كافة .(الشرقاوي،2014،ص12-14)

كما يرى(pacter,2009,page1) القوائم المالية في معظم الدول تخضع إلى عند مجموعة من القواعد الحكومية وتنشر للعامة في المواقع الإلكترونية أو تقدم لهم الطلب وهم كل من المقرضين والمجهزين والزبائن، وحملة الأسه.... وغيرهم)، ولقد إتجهت الجهود العالمية في العقد الماضي لتطبيق معايير الإبلاغ المالية الدولية IFRS بشكل مباشر أو من خلال تحويل التطبيقات المحلية المقبولة عموماً في تلك الدول إلىIFRS ، ويدعم هذا الإتجاه المتعاملين بالأسواق المالية وذلك لأن IFRS صممت أصلاً لحاجة الشركات التي تتاجر في أوراقها المالية في تلك الأسواق الرأسمالية العامة، وقد أدى ذلك لزيادة المجالات التي تغطى من IFRS، فضلاً. تعقد تلك عن الإصدارات وحجم الإرشادات لتطبيق تلك الإصدارات إلى أن وصلت إلى(2855) ورقة عام 2009.

في معظم الدول انتقل هذا التعقيد إلى المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم SMESالتي تطبق تلك المعايير، وهنا ظهرت أهمية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم واحتياجات ومتطلبات مستخدمي معلومات هذه المنشآت إلى تلك المعلومات (يحيى و عبدالحليم و آخرون،2015،ص10-11) وعليه بادر مجلس المعايير الدولية إلى إصدار هذا المعيار لمواجهة تلك الإحتياجات والمتطلبات.

ثانيا: لمحة عن المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

1. يُعد المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وثيقة مستقلة منظمة بحسب الموضوعات (٣٥) قسم.
2. يتضمن المعيار عدداً من الاختلافات المتعلقة بالإثبات والقياس مقارنة بالمعايير الدولية للتقرير المالي بنسختها الكاملة كما إنه يتطلب إفصاحات أقل شمولية وتفصيلاً، إذ أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تخفيض ما يقرب من (90 %) في مستوى الإيضاحات.
3. لا تنطبق المعايير الدولية الجديدة "المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ الأدوات المالية، ١٥ الإيرادات من العقود مع العملاء، ١٦ عقود الإيجار" على المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، إذ إنه يمثل وثيقة مستقلة ولا يجب على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تتوقع أو تطبق التغييرات التي تتم في المعايير الدولية للتقارير المالية بنسختها الكاملة قبل إدراج هذه التغييرات في المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

4. إن المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم متاح للاستخدام من قبل تلك المنشآت التي لا تخضع للمساءلة العامة والتي تقوم بنشر قوائم مالية ذات أغراض عامة للمستخدمين الخارجيين.

5. عندما يكون لدى المنشآت الخيار في تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، يمكنهم الأخذ بالاعتبار مستخدمي قوائمهم المالية، والقابلية للمقارنة مع المنشآت الأخرى، وتأثير الأعمال، والأهداف طويلة الأجل، ومتطلبات إعداد التقارير للمجموعة والآثار المحتملة للتكلفة عند اتخاذ القرار.
6. إن الأحكام الانتقالية المحددة بما في ذلك الاستثناءات الاجبارية والإعفاءات الاختيارية مماثلة لتلك المتاحة للمنشآت التي تطبق النسخة الكاملة للمعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة وتنطبق على المنشأة التي تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأول مرة.(منشورات شركة KPMG،2018،ص5)

ثالثا: الهدف من تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

يتمثل الهدف الرئيس من اصدار معيار محاسبي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم هو توفير إطار يولد معلومات ذات صلة وموثوقة ومفيدة ويتيح مجموعة عالية الجودة ومفهومة من المعايير المحاسبية المناسبة. وعليه أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي هذا المعيار لتوفير إطار بديل يمكن تطبيقه من قبل الكيانات المؤهلة بدلاً من المجموعة الكاملة للمعايير الدولية للتقرير المالي. وتم اعداد المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لكي يكون معيارا قائما بحد ذاته، حيث يشتمل على مبادئ المحاسبة القائمة على المعايير الدولية للتقرير المالي والتي تم تبسيطها لتلائم الكيانات التي تقع ضمن نطاقه.

ومن ضمن الأهداف، إلغاء بعض المعالجات والإفصاحات المحاسبية التي لم تكون ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لذلك لا يتضمن المعيار المواضيع الآتية:

1. ربحية السهم.
2. التقارير المالية المرحلية.
3. تقارير القطاعات.
4. التأمين (لأن الكيانات التي تصدر عقود التأمين غير مؤهلة لاستخدام المعيار).
5. موجودات محتفظ بها للبيع.

وتم استبعاد بعض المعالجات المحاسبية، ومن أمثلة هذه المعالجات هو أنموذج إعادة التقييم للممتلكات والآلات والمعدات والموجودات غير الملموسة، والتوحيد للاستثمارات في الكيانات الخاضعة للسيطرة المشتركة، حيث كان الهدف من ذلك هو ايجاد طرق أبسط للمحاسبة لكي تكون متاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر من تلك الممارسات المحاسبية التي كانت تطبق. (https://www.accaglobal.com)

فضلاً عن ذلك يلغي المعيار بعض التصنيفات مثل المتاحة للبيع" و "المحتفظ بها حتى الاستحقاق" من المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المالية الاعتراف والقياس"، حيث تم اعتماد قياس الأدوات المالية جميعها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء الاستثمارات في الأسهم العادية وغير القابلة للتحويل وغير القابلة للتداول والتي يتم تداولها علناً أو التي يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة أخرى من خلال الربح أو الخسارة.

وبموجبه يتم اختبار أدوات التكلفة المطفأة جميعها لتحديد انخفاض القيمة. وفي الوقت نفسه، يبسط المعيار متطلبات محاسبة التحوط، ومع ذلك يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة اختيار تطبيق معيار المحاسبة الدولي 39 بالكامل إذا رغبت في ذلك. يحتوي المعيار أيضاً على قسم حول الانتقال الى تطبيق المعيار، والذي يسمح بالإعفاءات جميعها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة".

كما تحتوي أيضا على إعفاءات "غير العملية" المعلومات المقارنة وإعادة صياغة القائمة الافتتاحي للمركز المالي. ومن ناحية أخرى، فإن المعيار يقوم بتبسيط العديد من متطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح في المعايير الدولية للتقرير المالي بنسختها الكاملة.(https://www.accaglobal.com)

رابعا: مزايا تبني المعيار:

أن اعتماد المعيار من قبل الكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم له فوائد عديدة وتدعم تبني مجموعة جديدة من المعايير المحاسبية. وبما أن القواعد المحاسبية في المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تعد في صيغة مبسطة، فأن ذلك يسهل على الكيانات قراءتها وفهمها. ومن ناحية أخرى فإن المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يوفر لمستخدمي القوائم المالية إمكانية المقارنة المحاسبية المبسطة. وأن القوائم المالية للمنشآت التي أعدت في ولايات قضائية مختلفة يسهل مقارنتها. وقد شجع ذلك على المزيد من التجارة عبر الحدود وأنشطة الاندماج والاستحواذ، كما أن المعايير الدولية للتقرير المالي المبسطة تعزز الثقة العامة في حسابات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، هذا لأن تطبيقه بعد أسهل من المعايير الدولية للتقرير المالي بنسختها الكاملة. فضلاً عن ذلك فإن المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يساعد في خفض تكاليف تطبيق المعايير على أساس وطني ودولي، فإنه يساعد في خفض تكاليف الامتثال التنظيمي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبغض النظر عن ذلك، فإن تكاليف التدقيق ستكون أقل أيضاً. لذلك، بشكل عام، سيكون لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد المعيار الجديد المزيد من الوقت والمال والموارد للتركيز على عملياتها التجارية وسيساعد ذلك في النهاية على تعزيز نشاط المنشاة الإنتاجي.(https://www.informationglaxy.blogspot.com)

الفصل الرابع
جانب الميداني

أولا: وصف الخصائص و عينة البحث :

ان تحديد مجال البحث من المحاور المهمة التي تسهم اسهاما مباشرا في نجاح او فشل البحث ، باعتباره المصدر الاساسي للحصول على بيانات الخاصة بالبحث ويتكون عينة البحث مجموعة من أكاديميين في اقسام المحاسبة. والذي تم من خلال استمارة الاستبيان والتي كان عددها (50) استماره.

ثانيا : وصف الخصائص الفردية للمسجيبين :

1-توزيع الافراد المستجيبين على وفق الشهادة الاكاديمية :

الجدول (1) توزيع عينة المستجيبين وفق الشهادة الاكاديمية

ت	التحصيل الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
2	ماجستير	34	68%
3	دكتورا	11	22%
4	أخرى	5	10%
مجموع		**50**	**100%**

يتضح من الجدول (1) بأن الحاصلين على شهادة ماجستير جاءت في المرتبة الأولى بنسبة مئوية بلغت (68%)، و الحاصلين على شهادة دكتورا قد بلغت (22%)و الحاصلين على شهادة أخرى(10%) والحاصلين على شهادة بكالوريوس قد بلغت (0%) وهذه إشارة إلى أن اغلبية افراد المستجيبين هم من حملة شهادات جامعية عليا ولهم مؤهلات علمية جيدة.

2- توزيع الافراد المستجيبين على وفق عدد سنوات الخبرة.

جدول (2) توزيع عينة المستجيبين على وفق عدد سنوات الخبرة

ت	عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
1	أقل من 5	13	26%
2	6حتى10	11	22%
3	11حتى 15	11	22%
4	16حتى 20	3	6%
5	21فأكثر	12	24%
مجموع		**50**	**100%**

يتضح من الجدول (2) حيث بلغ الذين تكون خبرتهم من الفئة (اقل من 5)أعلى معدل بنسبة (26%) في حين بلغت الفئة التي تكون خبرتهم (21فأكثر) بنسبة (24%)، وفئة التي تكون خبرتهم (11 – 15) بنسبة (22%) ، و فئة التي تكون خبرتهم (6_10) بنسبة (22%) ، و فئة التي تكون خبرتهم (16_20) بنسبة (6%).

3- توزيع الافراد المستجيبين على وفق عدد دورات التدريبية التي التحق بها في مجالك.

جدول (3) توزيع عينية المستجيبين على وفق عدد دورات التدريبية التي التحق بها في مجالك

ت	عدد دورات	التكرار	النسبة المئوية
1	1حتى4	20	40%
2	5حتى8	9	18%
3	اكثر من 8	13	26%
4	لم التحق بدورات	8	16%
مجموع		**50**	**100%**

وقد شكلت الدورات التدريبية في مجال المشارك فيها للفئة الذين اشتركوا (1-4) دورات (40%) التي مثلت أكبر نسبة، تليها الفئة (اكثر من 8) دورات بنسبة (26%) ، أما فئة (لم التحق بدورات) فقد بلغت نسبته الى (16%) ، و أما فئة (5حتى8) فقد بلغت نسبته الى (18%).

4-توزيع الافراد المستجيبين على وفق عدد الدورات التدريبية التي التحق بها في مجال معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

جدول (4) توزيع عينية المستجيبين على وفق عدد الدورات التدريبية التي التحق بها في مجال معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

ت	عدد دورات	التكرار	النسبة المئوية
1	1حتى4	9	18%
2	5حتى8	7	14%
3	اكثرمن 8	4	8%
4	لم التحق بدورات	30	60%
مجموع		**50**	**100%**

أما بشأن عدد الدورات التي شارك فيها الأفراد المستجيبين مجال معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم فيها للفئة الذين اشتركوا (لم التحق بدورات) بنسبة(60%) التي مثلت أكبر نسبة، تلتها الفئة (1_4) دورات بنسبة (18%), أما فئة (5_8) دورات بنسبة (14%) في حين أن عدد الأفراد الذين إشتركوا (أكثر من8)دورات بلغ ويشكلون ما نسبته (8%).

ثالثا:وصف فرضيات البحث و تشخيصها :

يهدف هذا المبحث إلى وصف فرضيات البحث وتشخيصها للتعرف على الاختلافات الموجودة فى آراء المستجيبين، وإعطاء تصور شامل عن وجهات نظرهم حول طبيعة الفرضيات بالاستناد على أدوات إحصائية وصفية في تحليل الفرضيات عبر استخراج النسب المئوية، وأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية المستجيبين.

المحور الأول: تؤثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على جودة المعلومات المحاسبية.

الجدول رقم (5) تؤثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على جودة المعلومات المحاسبية:

الرقم	الفقرة	اتفاق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة
1	يؤدي تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الى اعداد المعلومات المحاسبية الملائمة.	16	15	10	5	4	3.33	1.244	100 %
		%32	%30	%20	10 %	%8			
2	المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم توفر قسطا كبيرا من الأهمية النسبية لدى المستخدمين.	7	18	12	5	8	3.72	1.246	100 %
		%14	%36	%24	10 %	%16			
3	المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تتسم بالعرض الصادق وتلبي احتياجات المستخدمين.	9	11	13	6	11	3.92	1.383	100 %
		%18	%22	%26	12 %	%22			
4	يؤدي تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الى اعداد المعلومات	13	8	5	12	12	3.20	1.552	100 %
		%26	%16	%10	24 %	%24			

	المحاسبية تتسم بقابلية للمقارنة.							
5	يؤدي تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الى اعداد المعلومات المحاسبية تتسم بقابلية للتحقق.	12 %24	12 %24	8 $16	7 14 %	11 %22	3.86	1.498	100 %
6	يؤدي تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الى اعداد المعلومات المحاسبية تتسم بقابلية للفهم.	20 %40	12 %24	12 %24	6 12 %	0 %0	3.08	1.066	100 %
7	يؤدي تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الى اعداد المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب.	9 %18	12 %24	11 %22	10 20 %	9 %18	3.76	1.135	100 %
المجموع		50	50	50	50	50	3.7339	1.28127	100 %

ويتضح من الجدول(5) أن أعلى معدل هو 40%، وأقل معدل هو 0%،بالنسبة الفقرة (يؤدي تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الى اعداد المعلومات المحاسبية تتسم بقابلية للفهم). وايضا نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات كان أكبر من (3)، وأن الوسط الحسابي للمحور بلغ (3.92) وهو أكبر من (3) ويقع بين (4-5)، مما يدل على اتفاق أراء عينة البحث حول فقرات المحور الأول.

المحور الثاني: تواجه البيئة المحاسبية في إقليم كوردستان - اربيل هل معيقات جراء تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الجدول رقم (6) تواجه البيئة المحاسبية في إقليم كوردستان - اربيل هل معيقات جراء تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الرقم	الفقرة	اتفاق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة
1	يعتبر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من وجهة نظر أصحاب الشركات تدخل في خصوصيتها واعاقة لأعمالها.	19	12	13	4	2	3.04	0.989	%100
		%38	%24	%26	%8	%4			
2	عدم افصاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عن الأرباح الحقيقية تعتبرا من أحد معيقات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.	17	14	7	11	1	3.30	1.216	%100
		%34	%28	%14	%22	%2			
3	قلة المحاسبين الملمين بمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	11	16	5	7	11	3.82	1.494	%100
		%22	%32	%10	%14	%22			
4	عدم وجود نظام محاسبي خاص بالمنشئات الصغيرة والمتوسطة الحجم	11	12	15	8	6	3.64	1.225	%100
		%22	%24	%30	%16	%12			
المجموع		50	50	50	50	50	3.450	1.18559	%100

ويتضح من الجدول(6) أن أعلى معدل هو 38% بالنسبة فقرة (يعتبر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من وجهة نظر أصحاب الشركات تدخل في خصوصيتها واعاقة لأعمالها). وايضا نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات كان أكبر من (3)، وأن الوسط الحسابي للمحور بلغ (3.450) وهو أكبر من (3) ويقع بين (4-5)، مما يدل على اتفاق أراء عينة البحث حول فقرات المحور الثاني.

المحور الثالث: : طرق للإعتماد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في إقليم كوردستان – أربيل

الجدول رقم (7) حسب طرق للإعتماد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في إقليم كوردستان – اربيل

الرقم	الفقرة	اتفاق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة
1	تطبيق نظام محاسبي خاص بالمنشئات الصغيرة والمتوسطة الحجم مكيف مع معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.	18	12	8	5	7	3.42	1.430	%100
		%36	%24	%16	%10	%14			
2	عند تطبيق نظام محاسبي خاص بالمنشئات الصغيرة والمتوسطة الحجم يتم التحويل اختياريا.	6	13	13	13	6	3.94	1.168	%100
		%12	%26	%26	%26	%10			
3	عند تطبيق نظام محاسبي خاص بالمنشئات الصغيرة والمتوسطة الحجم يتم التحويل إلزاميا بعد التهيئة خلال فترة التحول.	14	12	9	6	9	3.68	1.463	%100
		%28	%24	%18	%12	%18			
4	عند تطبيق نظام محاسبي خاص بالمنشئات الصغيرة والمتوسطة الحجم يتم التحويل إلزاميا في توقيت محدد.	8	11	12	6	13	3.10	1.432	%100
		%16	%22	%24	%12	%26			
المجموع		50	50	50	50	50	3.7850	1.33918	%100

ويتضح من الجدول(7) أن أعلى معدل هو 36% بالنسبة الفقرة(تطبيق نظام محاسبي خاص بالمنشئات الصغيرة والمتوسطة الحجم مكيف مع معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم). وايضا نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات كان أكبر من (3)، وأن الوسط الحسابي للمحور بلغ (3.7850) وهو أكبر من (3) ويقع بين (4-5)، مما يدل على اتفاق أراء عينة البحث حول فقرات المحور الثالث.

الفصل الخامس
الإستنتاجات والتوصيات

الإستنتاجات:

من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية:

1. ان معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشات الصغيرة والمتوسطة يتميز بالسهولة والبساطة وتوفير معلومات الملائمة وهذا ما يتطابق مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. ان معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشات الصغيرة والمتوسطة يوفر معلومات تتسم بالعرض الصادق وايضا معلومات قابلة للمقارنة.
3. ان معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشات الصغيرة والمتوسطة يوفر المعلومات المالية في التوقيت المناسب مما يؤدي الى اتخاذ قرار صائبة وحكيمة.
4. اتفق عينة البحث بأن هناك مجموعة من المعيقات التي تواجه تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمها، عدم افصاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عن الأرباح الحقيقية تعتبرا من أحد معيقات تطبيق معيار، و قلة المحاسبين الملمين بمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
5. من المعيقات التي تواجه تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدم وجود نظام محاسبي خاص بالمنشئات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
6. أغلب المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بمحافظة أربيل _ كوردستان ذات ملكية فردية مما يعني عدم فصل الملكية عن الإدارة ضمنا ، وهذا الوضع يجعل من عملية تطبيق المعايير الدولية لها تحدي خاص بهؤلاء الملاك.
7. اظهر نتائج البحث ان احد طرق اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تطبيق نظام محاسبي خاص بالمنشئات الصغيرة والمتوسطة الحجم مكيف مع معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
8. اظهر نتائج البحث ان احد طرق اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تطبيق نظام محاسبي خاص بالمنشئات الصغيرة والمتوسطة الحجم يجب ان يتم التحويل اختياريا.

التوصيات:

في ضوء النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة؛ يوصي الباحثان بالآتي:

1. العمل على زيادة نسبة الوعي للعاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بمعايير الإبلاغ المالي الدولية لهذه المنشآت و قواعد الإفصاح الواردة فيها؛ من خلال ورش العمل والدورات والندوات العلمية والمؤتمرات العلمية والبحث المستمر.
2. ضرورة تأهيل وتدريب المحاسبين في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على تطبيق المعاييرالمحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
3. ضرورة وجود نظام محاسبي مالي خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعلى الجهات المعنية تحديد نطاق المنشآت التي ينطبق عليها.
4. ترقية وتطوير آليات التمويل الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ذلك بتذليل العراقيل المتعلقة بمنح القروض البنكية وتوفير السهولة والسرعة في الاجراءات الادارية.
5. هنالك ضرورة ملحة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلحجم في إلبيئة إقليم كوردستان نظرا لخصوصية تلك المنشآت مقارنةً بالمنشآت كبيرة الحجم من جهة، فضلاً عن مواجهة تعقيدإت التطبيق والممارسة الناتجة عن إعتماد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لمعايير لا تتلائم مع طبيعة عملها من جهة أخرى.

قائمة المصادر والمراجع الرئيسية

أولا: المصادر العربية

أ. الساري،2013،بعنوان تقرير فريق العمل المكلف بدراسة ومراجعة وتحديث الأستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مجليس التخطيط الوطني، طرابلس/ ليبيا.

ب. سويدان،سعيد،ميشيل،قاقيش،حسن،محمود،بطاينة،تركي،هنادي،جمال،لينا،2018،بعنوان مدى ملاءمة المعاييرالإبلاغ المالي الدولية للأبلاغ المالي الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن:دراسة استكشافية من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين،المجلة الأردنية في أدارة الأعمال.

ت. عزاوي ومهاوة ،2012،بعنوان المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فرصة وتحدي للدول النامية(مع الأشارة لتجربة الجزائر).

ث. الدحيات وأبوريشة 2014،بعنوان معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم(IFRs for SMEs)الأهمية المشاكل والمعوقات حالة الأردن. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبحوث البيئية.

ج. السعيد و زكريا، 2018،بعنوان مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والأدارية ، الجزائر.

ح. الحكيم ،سلمان، 2017، بعنوان مدى جاهزية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين.

خ. نصرالدين ،بن نذير ،2011،بعنوان الأهمية الأقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

د. كامل، أمين حلمي ،2009،بعنوان التخطيط والتطوير للإدارة المتكاملة للمنشأة الصناعية الحديثة، دار الكتب الوطنية، تاجوراء، ليبيا.

ذ. الناصح،أحمد كامل حسين ، 2008،بعنوان واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثره في التشغيل.

ر. ابو جليل،محمد منصور، العتوم ،فراس جميل ،هيكل، إيهاب كمال ، الكتبي ،سعيد راشد ،2014،بعنوان التسويق في المنشآت الصغيرة، دار غيداء للنشر والتوزيع.

ز. كافي، مصطفى يوسف ،2013، بعنوان اقتصاديات البيئة والعولمة، دار ومؤسسة رسلان، سوريا، دمشق.

س. المحروق ،ماهرحسن ،مقابلة ،إيهاب،2006،بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان الاردن.

ش. الصباغ، أحمد عبده ،2023،بعنوان المشاكل المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وطرق علاجها، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر.

ص. حميدات،جمعة،خداش،حسام،2018،بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات في التقاريرالمالية.

ض. الشرقاوي،أبول المعاطي،منى حسن ،بعنوان آثرالمتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRSعلى تعزيز كفاءة إستثمار رأس مال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ط. يحيى،حميد،عباس ،عبدالحليم،قصي،صفوان،2015،" بعنوان تكييف المعايير المحاسبية الدولية لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم و مدى أمكانية تطبيقها محليا.
ظ. منشورات شركة KPMG،2018،"بعنوان المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد بالمملكة العربية السعودية نظرة عامة للبدائل المتاحة ".

ثانيا:المواقع الألكترونية

أ. مركز الابتكار الرقمي (DIH): https://2u.pw/JzbXIFW.
ب. كيف تساعد المحاسبة المالية في اتخاذ القرار، فريق إنفستوبيديا، موقع Investopedia: https://2u.pw/MdDwKCO.
ت. https://www.accaglobal.com
ث. https://www.informationglaxy.blogspot.com

ثالثا: المصادر بالغة الأنكليزية

1. Nematiere, (2016), An investigation into the challenges faced by small to medium enterprise operators when adopting and implementing IFRS for SMEs in Zimbabwe.
2. Rudzani and Charles, 2016, , An assessment of the challenges of adopting and implementing IFRS for SMEs in South Africa.Problems and perspectives in management.
3. Uyar, Kiliç Uyar and Ataman, 2016 , , Preparedness of the entities for the IFRS for SMEs: an emerging country case, Journal of Accounting in Emerging Economies.
4. pacter, Pual ,2009 , IFRS for Smes, International Accounting standard board-saica.

الملاحق

استمارة استبانة

استمارة الاستبانة التي بين يديكم هي جزء من متطلبات إعداد بحث التخرج لطلبة المرحلة الرابعة بقسم المحاسبة بعنوان **(تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS SMEs) وأثره على جودة المعلومات المحاسبية)** دراسة استطلاعية للآراء عيينة من أكاديميين في اقسام المحاسبة - اربيل، راجين من سيادتكم التعاون معنا بالإجابة عن التساؤلات (العبارات) التي تتضمنها هذه الاستبانة بصورة علمية ودقيقة، علماً أن هذه الاستمارة سيتم استخدامها للأغراض العلمية فقط.

ملاحظات:

1. يرجى وضع إشارة (√) على الإجابة التي تعتقدها مناسبة.
2. يرجى عدم كتابة الاسم أو التوقيع لكون الاستمارة معدة لأغراض البحث العلمي فقط وستعامل البيانات بسرية تامة.

الجزء الاول: (البيانات الاولية) المعلومات الشخصية للمستجوب:

1- الشهادة الأكاديمية:

بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى (اذكرها) CPA. ☐

2- عدد سنوات الخبرة:

5 فأقل ☐ 6 – 10 ☐ 11– 15 ☐ 16 – 20 ☐ 21 فأكثر ☐

3- عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجالك:

من 1 حتى 4 دورة ☐ من 5 حتى 8 دورات ☐ اكثر من 8 دورات ☐ لم التحق بدورات ☐

4- عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

من 1 حتى 4 دورة ☐ من 5 حتى 8 دورات ☐ أكثر من 8 دورات ☐ لم التحق بدورات ☐

الجزء الثاني: الاستبيان:

المحور الأول: تؤثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على جودة المعلومات المحاسبية.

	الأسئلة	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة
1	يؤدي تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الى اعداد المعلومات المحاسبية الملائمة.					
2	المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم توفر قسطا كبيرا من الأهمية النسبية لدى المستخدمين.					
3	المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تتسم بالعرض الصادق وتلبي احتياجات المستخدمين.					
4	يؤدي تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الى اعداد المعلومات المحاسبية تتسم بقابلية للمقارنة.					
5	يؤدي تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الى اعداد المعلومات المحاسبية تتسم بقابلية للتحقق.					
6	يؤدي تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الى اعداد المعلومات المحاسبية تتسم بقابلية للفهم.					
7	يؤدي تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الى اعداد المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب.					

المحور الثاني: تواجه البيئة المحاسبية في إقليم كوردستان - اربيل معيقات جراء تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

	الأسئلة	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة
1	يعتبر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من وجهة نظر أصحاب الشركات تدخل في خصوصيتها واعاقة لأعمالها.					
2	عدم افصاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عن الأرباح الحقيقية تعتبرا من أحد معيقات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.					
3	قلة المحاسبين الملمين بمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.					
4	عدم وجود نظام محاسبي خاص بالمنشئات الصغيرة والمتوسطة الحجم					

المحور الثالث: يوجد طرق لاعتماد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في إقليم كوردستان – اربيل.

	الأسئلة	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق بشدة
1	تطبيق نظام محاسبي خاص بالمنشئات الصغيرة والمتوسطة الحجم مكيف مع معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.					
2	عند تطبيق نظام محاسبي خاص بالمنشئات الصغيرة والمتوسطة الحجم يتم التحويل اختياريا.					
3	عند تطبيق نظام محاسبي خاص بالمنشئات الصغيرة والمتوسطة الحجم يتم التحويل إلزاميا بعد التهيئة خلال فترة التحول.					
4	عند تطبيق نظام محاسبي خاص بالمنشئات الصغيرة والمتوسطة الحجم يتم التحويل إلزاميا في توقيت محدد.					